

اي قوله من ذلك بالغير قال السيد لو لم يذكر السكاني قوله استعمالا في الغير كانت  
الباقي قوله بالنسبة من تلكه بغير في قوله في غير ما هي موضوعه له وكان  
المقصود حاصله ولعله انما عاد الغير ليظهر شغف الجار به وعده بغير  
ان المراد هو الاول واما اعاده الاستعمال فالنسبة فالنسبة  
اظهارا للمتلقي في الغيره للعهد اي الذي بمقتضى قوله  
في اصطلاح به التخييل لانه يورث مجردة ويفيد مناداة وان كانت  
مضمون قولنا استعمالا في الغير لا يقتيد اليه بكونه غير نوع تلك الحقيقة  
الذي هو الحقيقة في اصطلاح التخييل ومصنوع قولنا في اصطلاح  
به التخييل تقييد الوضوح ويورث اليه تقييد الغيره اسم وادل  
على المقصود عطف مسبب على سبب في غير ما هي معني في اصطلاح  
يظهر انه يجوز كل من تعلقه بغير وتعلقه بوضوفاه اسم لانه تدخل  
هي في الاستعارة لانها ليست مستهلكة في غيرها ووضوفاه بالتناوب بل  
هي مستهلكة فيهما ووضوفاه بالتناوب فهي مستهلكة فيهما ووضوفاه في الجملة  
محمود قولنا في غير ما وضوفاه لا يخرجها اسم احتراز اذ ان لا  
تخرج الاستعارة كما في بعض النسخ باثبات عن وفي بعضها باستنا  
او يكون المعني احترازا لئلا يخرج الاستعارة فيكون الحرف  
المقدر للاه لا عن هذا على نسخة السقاط المحرف اما على نسخة اثبات  
عن فيكون قول الشئ او يكون المعني التي اشارت اليه جعلت عن معنى اللام  
التعليقية لان السكاني لا يخل في الاطول بدلالة موارد الاستعمال  
على ذلك وناقش في تحليل الشئ المذكور اذ تابع فيه لاصح بانه يجوز  
ان يكون تقييد السكاني بنفسه لا احد معنييه ولا يلازمه من نفسه  
احد المعنيين في الاخر بنفسه اي بنفسه اللفظ لا مع قريبته  
اللام الا ان يقصد زيادة الايضاح لا لتهم الحد قد يقال  
اذ ان القصد ذكره ليرجع جعله القيد الاخر احترازا عند الاستعارة  
لعدم دخول الاستعارة في قوله ما وضعت له حتى يكثر عنها  
تزيان.

طها

195

تزيان القيد الاخره والحجاب ان في ذكر الاحتراز تسامحا والمراد ايضا  
الاحتراز فليتامل ويكت الجواب بان السكاني الا العرفي بين هذا الجواب  
ويبين ما اشار اليه بقوله اللام الا ان المحل في هذا مطلق الوضع ودفع  
ان يحل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما اشار اليه الوضع  
بالتحقيق ودفع ان يحل ذلك مستثنا وبالوضع بالتناوب اي بما  
حينئذ بل مراده ان مقتضى الاحتراز في الاطول بان  
انضاره عند الاطلاق الي ما ليس بتناوب في غير الاحتراز  
المعني الذي يستعمل فيه احسان اي بطريق عرض  
الاشتركة اللفظي وهذا اي بهذا الجواب يخرج اي يحل  
لوسلمنا ان يقال في جواب ذلك لو برد ان مطلق الوضع  
يتناول الوضع بالتناوب حتى يقال ما ذكره بل اذ ان مطلق  
الاشتركة المذكور فقيد بالتحقيق لكون قريبته على المراد له  
الا فخرج الاستعارة اي عن تعريف الجار اي على تقدير  
عدم زيادة القيد الاخر اي كما لا يخرج عند زيادة  
القيد الاخر لكت لا جهة اي لا وجه لتخصيصه اي في  
قولنا غير ما وضعت له ما ذكره اي السكاني في تعريف المجاز  
وبان عطف على قوله بان في قوله ورد بان واعادة الجار  
مندرج على ان كلاما من المعطوف والمعطوف عليه منقول في رد عليه  
وليس كذلك لان المعطوف عليه يد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف  
يخص بالحقيقة فذكر ما ذكره بمجموع الامرين فالاولي تارة  
المجاز اهل طول وقد يقال استقلال كل من امتداطيني في الراء على  
تعريف الحقيقة يكفي لكتلة لاعادة الجار تامل او ما يورث معناه  
كالذي عم به السكاني ويكت الجواب بان تعلقه ولا الكافي  
بقيد الحيشية بالنسبة للمجاز اي صلت الاصل ذكر القيد وايضا اذا  
اعتبرت الحيشية في تعريفه يصير المعني ان المجاز الكلمة

عبارته  
مشتق لا

ان المراد  
هو على  
الاحتمال  
تصانيف  
ذكر القيد  
المعطوف